بعد توجيهات من السيد رئيس الجمهورية... الحكومة تستنفر للحمضيات

عرنوس: إجراءات مباشرة وآلية دعم وإيجاد مخارج لتسويق المحصول

قطنا: سيشهد الفلاحون تحسناً منذ «اليوم»

عبد اللطيف: مئة شاحنة ستكون جاهزة لنقل المحاصيل

سالم: الكميات التي استجرتها السورية للتجارة لم تكن كافية

| الوطن

في متابعة حكومية لما نقلته «الوطن» من خسائر كبيرة في أراضي مزارعي الحمضيات في اللاذقية، وبتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية أقر مجلس الوزراء عدداً من الخطوات التي تنعكس بشكل إيجابي ومباشر على تسويق موسم الحمضيات وذلك بعد مناقشة الخطوات الإجرائية المباشرة لتكثيف جهود تسويق الموسم.

وطلب المجلس في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك شراء كميات كبيرة من الفلاحين بشكل مباشر وفق الأسعار الرائجة من مختلف الأنواع والأصناف وتخزين أكبر كميات ممكنة منها وزيادة الكميات المطروحة في صالات ومنافذ السورية للتجارة في جميع المحافظات.

وكلف المجلس وزارة الأشغال العامة والإسكان وضع نحو ١٠٠ سيارة شاحنة عاملة في شركات القطاع العام بتصرف السورية للتجارة وفق برنامج زمني محدد لنقل الحمضيات المسوقة إلى المحافظات وتغذية أسواق الهال بالكميات الكافية من المحصول على أن تتحمل الخزينة العامة للدولة تكاليف النقل بشكل كامل لضمان وصول المنتج إلى المستهلكين بأسعار مناسبة.

كما طلب المجلس تسيير سيارات لتنشيط التوزيع المباشر في المدن والأحياء والبيع بسعر التكلفة وتقديم الدعم لعملية تسويق الموسم من صندوق دعم الصادرات والإنتاج المحلي وإلزام معامل العصائر العمل بالطاقة القصوى من خلال استجرار الحمضيات المنتجة محلياً.

وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة من محافظتي طرطوس واللاذقية لتنظيم العمل والتنسيق مع الجهات المعنية لشحن الكميات المسوقة من الفلاحين عبر السورية للتجارة وبما يسهم بتوفير المادة للمستهلك بأسعار مناسبة ويحقق الفائدة للفلاحين والمزارعين.

كما جرى تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التنسيق مع اتحاد غرف التجارة السورية ومن يلزم لبحث سبل تصدير أكبر كمية ممكنة من الموسم إلى الأسواق الخارجية مع مراعاة شروط الجودة ومتطلبات الفرز والتوضيب.

عرنوس أكد متابعة تنفيذ آليات الدعم على أرض الواقع واتخاذ إجراءات مباشرة تنعكس إيجاباً على تسويق موسم الحمضيات وإعادة النظر بآليات تسعير المحصول المتبعة حالياً وإيجاد المخارج الحقيقية للاختناقات الحاصلة في تسويقه.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة بين وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أنه تم إعداد جداول بالسيارات الشاحنة لحمولات من ٣ حتى ٥ أطنان العائدة لشركات الإنشاءات العامة التابعة للوزارة ووضع جداول بالسيارات الجاهزة للعمل ضمن الفترة القادمة لنقل الحمضيات من مراكز الإنتاج في محافظتي طرطوس واللاذقية إلى مراكز السورية للتجارة أو أسواق الهال في المحافظات بالتنسيق مع وزارتي الزراعة والإدارة المحلية والبيئة لدعم هذا المنتج وبذلك تكون المساهمة في عملية التسويق من المنتج إلى المستهلك بأقل زمن وكلفة عبر السيارات التابعة لشركات الإنشاءات العامة والتي يبلغ عددها مئة سيارة ستكون جاهزة اعتباراً من مساء اليوم.

من جانبه قال وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا إن الفلاحين سيشهدون منذ الغد تحسناً كبيراً في واقع تسويق الحمضيات ومستوى الأسعار مبيناً أن الخطوات التي أقرها المجلس سيكون لها أثر مباشر في الأرض لناحية زيادة الكميات المستجرة من المزارعين مع تعزيز التعاون بين الوزارات ذات الصلة لتسهيل عمليات التسويق وتخفيض الأعباء المالية المترتبة على مراحلها بدءاً بالفلاحين وانتهاء بأسواق الجملة.

وأوضح وزير الزراعة أنه جرت خلال الفترة الماضية دراسة المعوقات التي تواجه تسويق الحمضيات وأعدت مذكرة لرئاسة مجلس الوزراء تتضمن مقترحات معالجة مشاكله وتحسين واقعه لمجمل ثمار الحمضيات بهدف دعم الفلاحين وضمان حقوقهم في الأرباح التي يجب أن يحصلوا عليها.

من جهته قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم إن الكميات التي استجرتها السورية للتجارة لم تكن كافية لتصريف كل منتجات المزارعين وستقوم السورية للتجارة بتخزين ما تستطيع من المحصول إذا تأخر تسويقه في الأسواق مشيراً إلى أن السورية للتجارة تعمل مع عدد من الجمعيات والورشات التابعة لذوي الشهداء أو مشاريع تنمية المرأة الريفية والتي تقوم بإنتاج المربيات حيث ستزودهم بالحمضيات والسكر وبكل ما يحتاجونه لإنتاج العصائر المركزة القابلة للتخزين أكثر.

وقال: نحن عازمون على استجرار المحصول من المزارعين بما فيه النخب الثالث والرابع وسيجدوننا في كل مزرعة لنستجر كميات كبيرة بعد أن تذللت كل العقبات.

وفي سياق آخر وافق المجلس على البدء بتوزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة الأسبوع القادم وأكد استكمال إنجاز المخططات التنظيمية المقررة في مختلف المناطق لدورها الأساسي في التنمية العمرانية الاقتصادية والحد من مخالفات البناء والمناطق العشوائية وطلب من لجنة التنمية البشرية إعداد إستراتيجية متكاملة من الوزارات المعنية لتعزيز الجانب التوعوي والتربوي والتأهيل الاجتماعي وخاصة عند الأجيال الناشئة وترسيخ المبادئ والأخلاق والمنظومة القيمية بهدف الحفاظ على كيان الأسرة.

وشدد المجلس على جميع الوزارات التنسيق مع وزارة الاتصالات والتقانة لإنجاز إستراتيجية التحول الرقمي والإسراع بإنجاز الأتمتة والأرشفة الإلكترونية وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية إضافة إلى تأمين مستلزمات الأمان والسلامة المهنية للعاملين وتحقيق أقصى درجات الحماية لهم.

وفي حين اطلع المجلس على واقع الكميات المخزنة من مادة القمح والتي تكفي لأشهر قادمة أكد على الجهات المعنية تعزيز المخزون الإستراتيجي من هذه المادة لأكبر فترة ممكنة واستمرار تواتر التوريدات.

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي بتعديل القانون الخاص بالسجل السياحي بهدف ضبط المخالفات المرتكبة والحد منها ومشروع الصك التشريعي المتضمن تعديل بدلات الخدمات التي تقدمها وزارة الصناعة كما ناقش مشروع قانون قطع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨.

اقتراحات برفع سقف قرض التوفير من مليونين إلى ٥ ملايين ل.س والاكتفاء بكفيل واحد

٣٩ ألف قرض منحها «التوفير» العام الماضي

| عبد الهادي شباط

كشفت بيانات مصرف التوفير عن عام ٢٠٢١ (التي حصلت «الوطن» على نسخة منها) عن منح ٣٩١٣٧ قرضاً بقيمة ٥١ مليار ليرة. وبينت البيانات أن إجمالي الودائع لنهاية العام تجاوزت ٢٩٨,٦ مليار ليرة وعدد الحسابات للمودعين ٨٣٣,٧ ألف حساب

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت رغد معصب المدير العام للمصرف أن هناك تعديلات على قرض الدخل المحدود يتم العمل عليها مثل رفع السقف حتى ٥ ملايين ليرة بدلاً من مليوني ليرة والاكتفاء بكفيل واحد في حال كفاية الدخل وأن هذه الإجراءات يتم بحثها حالياً من مجلس إدارة المصرف. وحول تأمين قرض الدخل المحدود من خلال بوليصة تأمين بينت أنه يتم العمل على توافق مع المؤسسة السورية للتأمين لتصميم بوليصة تأمين لتكون ضامناً عند منح قرض دخل محدود وهو ما يسمح بالاستغناء عن طلب الكفلاء لكن مازال الحديث جارياً مع المؤسسة لتحديد سقف القرض الذي يمكن للبوليصة أن تكون ضامناً له.

واعتبرت أن تطبيقات الدفع الإلكتروني احتلت مساحة مهمة من عمل المصرف خلال العام الماضي (٢٠٢١) وتم إنجاز أكثر من ٩٠ بالمئة من هذا المشروع لدى المصرف وأنه تم الاتفاق مع إحدى شركتي الدفع الإلكتروني المرخص لها لتنفيذ خدمات الدفع الإلكتروني لدى المصرف والبداية ستكون من خلال الصرافات الآلية ونقاط البيع (pos).

وعن خطة توزع المصرف وانتشاره أوضحت معصب أنه يتم العمل على إعادة تأهيل فرع المؤسسة في حلب بالاتفاق مع المؤسسة السورية للإسكان، وعلى التوازي هناك خطة لإحداث فرع في درعا بعد توفير الاعتمادات المالية اللازمة له وكذلك تأهيل مكتب المصرف في الصنمين وأن هناك دراسة دورية لانتشار المصرف مع مراعاة توفر الكوادر حيث يعاني المصرف نقصاً في كوادره.

وبينت أن المصرف يدرس ويبحث في منتجات مصرفية جديدة مستفيداً من سعة الانتشار وعدد الفروع والمكاتب في مختلف المحافظات. إضافة لطرح المزيد من الخدمات التي تهم المواطن وفق دراسات السوق وتوفر منظومة الدفع الإلكتروني وتفعيل بعض الخدمات وإطلاقها على نطاق أوسع مثل الحوالات الداخلية.

وأكدت أن هناك اهتماماً بإعادة النظر في بنية العمل الداخلي للمصرف وحوكمة الأعمال وتوفيقها مع قرارات مجلس النقد والتسليف والعمل على تطوير البنية التقنية للمصرف وإطلاق حسابات خاصة على «الفيس والتلغرام» وتطوير الموقع الرسمي للمصرف بما يسمح بعرض خدمات المصرف وتلقي الملاحظات والشكاوى، حيث يشتمل الموقع على معلومات عن الخدمات المصرفية مثل القروض التنموية والسياحية والاستثمارية ورأس المال العامل كما أن الموقع يحوي معلومات عن الفوائد المصرفية وكل المسائل التي تهم زبائن المصرف والتوجه نحو التواصل المباشر مع المواطنين.

لماذا تتكرر مشكلة الحمضيات في كل عام؟

العقاد لـ«الوطن»: السورية للتجارة استجرت كميات قليلة والحل بدعم التصدير

قرنفلة: لدينا مشكلة في تصدير كل المنتجات الزراعية

| رامز محفوظ

بيّن عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد أن تصدير الحمضيات قليل جداً هذا الموسم والكميات التي تصدر حالياً لا تذكر وهي بحدود ١٠٠ طن يومياً إلى العراق إضافة لكميات قليلة تحمل مع تشكيلة من الخضر والفواكه في البراد إلى الخليج، مشيراً إلى أن سوق العراق يعتبر الأهم لتسويق الحمضيات السورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن العقاد أن صادراتنا من الحمضيات إلى العراق كانت بكميات كبيرة خلال السنة الماضية إذ كان يذهب يومياً إليها بحدود ٢٠ براداً، مرجعاً سبب انخفاض الكميات المصدرة للمنافسة مع الحمضيات المصرية والتركية.

ولفت إلى أن كلفة تصدير الحمضيات المصرية والتركية إلى العراق أقل من الحمضيات السورية التي تعتبر تكلفة تصديرها مرتفعة، مؤكداً أن المشكلة التي أدت إلى انخفاض سعر الحمضيات وخسارة الفلاح عدم وجود أسواق تصديرية.

وأكد أن مزارع الحمضيات يخسر حالياً إذ إن تكلفة كيلو الحمضيات حالياً بحدود ٥٠٠ ليرة في حال تم احتساب أجور القطاف والنقل وسعر الفليتة، في حين أن سعر مبيع الكيلو في سوق الهال يتراوح حالياً بين ٥٠٠ و١٠٠٠ ليرة، مبيناً أن الإنتاج من الحمضيات وفير هذا الموسم والدليل أن سعر مبيع الكيلو بحدود ٥٠٠ ليرة.

وأشار إلى أن الكميات التي تستجرها السورية للتجارة من مزارعي الحمضيات ليست كما يجب وتعتبر قليلة وهي تتراوح بين ١٥ و٢٠ طناً. ورأى أن الحل لمعالجة مشكلة الحمضيات وتحسين وضع المزارع بتخفيض أجور نقل الحمضيات إلى العراق حيث إن أجرة نقل البراد إلى بغداد بحدود ٤٨٠ دولاراً، وإلى البصرة بحدود ٤٥٠ دولاراً، موضحاً أن هذا المبلغ يعتبر أعلى من سعر الكميات الموجودة بالبراد.

من جهته بيّن الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة لـ«الوطن» أن قضية الحمضيات تعتبر قديمة جديدة وكل عام تعاد من جديد، لافتاً إلى أنه في كل عام يشتكي المزارعون خلال موسم الحمضيات وبناء على الشكاوى تعقد اجتماعات وتقدم وعود من دون أي نتيجة.

ولفت إلى أن مشكلة تصريف الحمضيات لها جذور من الناحية العملية، مبنياً أنه عندما جرى التوسع بزراعة الحمضيات كان من المفترض من الجهات المسؤولة عن التخطيط في وزارة الزراعة أن تنتقي الأصناف التي تريدها أن تتكاثر وتقوم بتوزيعها على الفلاحين، لافتاً إلى أن الذي قام بالتخطيط للتوسع بزراعة الحمضيات منذ أكثر من عشرين عاماً قام بتوزيع غراس الحمضيات بشكل عشوائي ولم يكن هناك إدراك من قبله لموضوع إن كانت هذه الغرسة تصلح للتصنيع أم تصلح للمائدة.

وأضاف: للأسف ما يصلح للتصنيع مما زرع من البرتقال لا يشكل عتبة اقتصادية لإنشاء مصانع للعصائر وفي حال قمنا بإنشاء مصنع سيعمل لأشهر قليلة ومن ثم سيتوقف.

ولفت إلى أن طاقة استهلاك السوق المحلي من الحمضيات أقل من إنتاجنا السنوي، مبيناً أن إنتاجنا من الحمضيات سنوياً يتراوح بين ١,١ مليون طن في حين أن استهلاكنا لا يتجاوز ٤٠٠ ألف طن في أفضل الحالات.

وأشار إلى أن المشكلة بالتصدير ليست في الحمضيات فقط إنما في كل المنتجات الزراعية وهي أننا نقوم بفرض شروطنا على المستورد، فعلى سبيل المثال نقوم بفرض البرتقال بدلاً من الكريفون، وأضاف: عملية التصدير تعتبر عشوائية وغير مدروسة والدليل أن أسواقنا التصديرية محدودة بالدول المجاورة التي يعتبر سلوكها الغذائي مشابهاً لسلوكنا وليس هناك توجه نحو الأسواق الأوروبية التي تعطي أرباحاً كبيرة والتي يعتبر سلوك المستهلك فيها مختلفاً عن سلوك المستهلك السوري.

ولفت إلى أن التضخم الذي حصل في سورية أدى إلى ارتفاع تكاليف كل المنتجات وصعوبة المنافسة. وأشار إلى أن هناك مشكلة في سياسات الحكومة بالنسبة للحمضيات، والمشكلة هي أنه عندما يبدأ موسم الحمضيات يتم السماح باستيراد الموز وأحياناً يصبح سعره أرخص من الحمضيات، الأمر الذي يقلل من الاستهلاك المحلي للحمضيات والتوجه نحو استهلاك الموز.

«ما طار سعر وارتفع إلا وبقي مرتفع»

سعر الفروج بالسوق أعلى من نشرة التموين بـ٥ آلاف ليرة

| عبد المنعم مسعود

يبدو أن المثل القائل (ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع) لا ينطبق على الفروج وأسعاره التي شدت حتى من أسعار جناحيه فحلق بهما عالياً على الرغم من كونه من الطيور الداجنة إلا إن نشرات تسعير حماية المستهلك تصر بشكل أسبوعي على سعر جديد له في محاولتها لمواكبة أسعار السوق التي تفوق أسعارها.

وبلغ سعر الفروج الحي للمستهلك ٩ آلاف ليرة وفقاً لأسعار السوق وذلك بزيادة تقدر بـ١٨٠٠ ليرة عن تسعيرة التموين بينما ناهز سعر كيلوغرام الفروج المذبوح والمنظف ١٢ ألف ليرة.

وفسر عدد من بائعي الفروج اختفاء جناحات الفروج من واجهات براداتهم لحجم الإقبال عليها لكونها الأرخص بعد رقاب الفروج وظهوره بعد أن ناهز سعر الكيلوغرام منها ٩ آلاف ليرة كما أنها تشكل حالة وسط بينها وبين الدبوس والوردة التي ناهز سعرها ١٢ ألفاً، موضحين أن عملية البيع أصبحت بالقطعة لهذه الأجزاء بينما لا يزال البيع بالنسبة للجناحات بالنصف كيلوغرام أو بالمبلغ المقطوع ٣ آلاف أو ٥ وهكذا وفقا للقدرة المادية لكل أسرة.

ارتفاع أسعار الفروج الحي واكبه ارتفاع أسعار الشاورما وأجزائها المختلفة فوصل سعر الوجبة الواحدة منها إلى ٨ آلاف ليرة وتراوح سعر الكيلوغرام منها بين ٣٥ و٤٠ ألفاً وسعر السندويشة أصبح حسب الطلب وليس حسب النشرة وتجاوز سعر البروستد ٢٧ ألف ليرة متجاوزاً تسعيرة التموين بنحو ٦ آلاف ليرة بعد أن فقد رغيفي الخبز وشحت شرائح البطاطا واختصرت علبة الثوم وألغي المخلل من أي وجبة جاهزة.

ووفقاً لما رصدته «الوطن» بين الشيخ سعد والصالحية وشارع بغداد وجرمانا فإن طرقاً مختلفة تتبعها محال بيع الوجبات الجاهزة سواء كانت شعبية أو سياحية، ففي الشيخ سعد سعر فروج البروستد ٢٥ ألف من دون خبز ومشي وعدد من شرائح البطاطا وعلبة ثوم وإذا ما أردت إضافة رغيفي خبز وكيس مخلل فإن المبلغ سيصل إلى ٢٨ ألفاً.

وفي جرمانا إذا سألت عن سعر البروستد فإن الجواب سيكون ٢٧٥٠٠ ليرة لكن بعد الدفع ستكتشف أن السعر وفقاً لفيش الصندوق هو ٢١٥٠٠ ليرة وأن سعر شرائح البطاطا المضافة إلى الفروج تم حسابها بشكل مستقل بسعر ٤٥٠٠ ليرة.

وبالعودة لنشرة تسعير الفروج وأجزائه فإن سعر الفروج الحي هو ٧٢٠٠ ليرة والمذبوح والمنظف ٩٧٠٠ والجوانح ٧ آلاف والدبوس عند ٨٧٠٠ وأما الوردة فوصل إلى ٩٤٠٠ ليرة، وبلغ سعر البروستد ٢٢٥٠٠ والمشوي ٢٢ ألفاً أما كغ الشاورما فحدد بسعر ٣٢ ألفاً.

سعر غرام الذهب يرتفع إلى ١٧٨٥٠٠ ألف ليرة

| الوطن

ارتفعت أسعار الذهب أمس في السوق المحلية ألف ليرة للغرام عيار ٢١ مع ارتفاع الأونصة عالمياً.

وسجل حسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق أمس غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ١٧٩ ألف ليرة سورية وسعر شراء ١٧٨٥٠٠ ليرة بينما بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٥٣٤٢٩ ليرة وسعر شراء١٥٢٩٢٩ ليرة.

بالتوازي ارتفع سعر الذهب أمس كما تم تداول الأسهم في الولايات المتحدة على ارتفاع أمس الثلاثاء قبل شهادة رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول. ومن المتوقع أن تتضمن تصريحات باول بأن اقتصاد البلاد يشهد أسرع توسع له منذ سنوات.

على صعيد التداولات، صعد سعر الذهب إلى سعر ١,٨٠٤,٦٥ دولار للأونصة، وارتفعت الفضة لتصل إلى ٢٢,٦٠ دولاراً للأونصة. وارتفع البلاتين لتبلغ قيمته ٩٤٠,٣٠ دولاراً للأونصة. كما صعد البلاديوم إلى ١,٩٢٠,٦٠ دولار للأونصة.

طاقة

توقع المفوض الأوروبي تييري بريتون أن تتطلب محطات الطاقة النووية الأوروبية للجيل الجديد استثمارات بقيمة ٥٠٠ مليار يورو بحلول عام ٢٠٥٠.

وقال المفوض الأوروبي للسوق الداخلية: «تحتاج محطات الطاقة النووية الحالية فقط إلى استثمار ٥٠ مليار يورو بحلول عام ٢٠٣٠. وستكون هناك حاجة إلى ٥٠٠ مليار يورو أخرى بحلول عام ٢٠٥٠ للجيل الجديد من المحطات، حسب ما ذكرت صحيفة «Le Journal du Dimanche» الفرنسية.

وأكد بريتون تصنيف الطاقة النووية كاقتصاد لا يضر فيه الاستثمار بالمناخ. وأعلنت المفوضية الأوروبية أنها بانتظار تحقيق «حياد الكربون»، الذي تتوقع تحقيقه بحلول عام ٢٠٥٠، ويمكن إدراج الطاقة النووية واحتراق الغاز الطبيعي في الخطة.

وذكرت قناة «يورونيوز» في وقت سابق أن التصنيف أدى إلى انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، فأيدت فرنسا التي لديها العديد من المفاعلات النووية، إضافة إلى بولندا قرار المفوضية الأوروبية. بينما عارضت النمسا وألمانيا ولوكسمبورغ وإسبانيا الاستثمار في الطاقة النووية.

وذكرت القناة أن نشطاء المناخ شعروا بالغضب لعدم وجود اقتراح بمناقشة قائمة الصناعات التصنيفية «الخضراء» مع الجمهور، وأشارت إلى أنه يمكن الطعن في قرار المفوضية الأوروبية إذا أيده ما لا يقل عن ٢٠ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، التي تمثل ٦٥ بالمئة من سكان الاتحاد الأوروبي.

في الغضون قدم علماء من جامعة الملك مونغكوت للتكنولوجيا في تايلاند، نظاماً جديداً لتخزين الطاقة الشمسية من خلال استخدام منصات الألواح الشمسية العائمة وبطاريات التخزين.

وأكد العالم تشاوانان جاميرون أن تخزين الطاقة الشمسية عبر المنصات العائمة سيكون أرخص خيار لتشغيل أنظمة التهوية كثيفة استهلاك الكهرباء في مشروعات تربية الأحياء المائية، حسب ما ذكرت صحيفة «pv-magazine».

وأكد جاميرون أن البطارية تمثل نحو ٥٤ بالمئة من التكاليف، وهذا هو العامل الذي تعول عليه الدراسة لتحقيق الجدوى الاقتصادية.